



## أولاً: التقارير الدولية

### • الدكتور / محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ورائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27، ضرورة دمج الحلول العلمية في مكافحة تغير المناخ<sup>١</sup>.

أكد الدكتور / محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، على ضرورة دمج الحلول العلمية في مكافحة تغير المناخ لضمان تخصيص التمويل والموارد من خلال تبني نهج علمي شامل، ما يسهم في تعزيز سياسات العمل المناخي.

وشدد على ضرورة اعتماد نهج أكثر شمولية يحقق التكافؤ في ملفات التكيف والتخفيف من تبعات التغير المناخي بالإضافة إلى التعامل مع الخسائر والأضرار التي تؤثر على الحياة وسبل العيش علاوة على توفير التمويل اللازم استناداً إلى اتفاقية باريس.

وأشار إلى ضرورة الانتقال من التعهدات إلى التنفيذ، موضحاً أن تعهد كوبنهاجن الخاص بتوفير ١٠٠ مليار دولار سنوياً لدعم العمل المناخي بالدول النامية لا يمثل سوى ٣ بالمائة من احتياجات تلك الدول.

وأكد الدكتور / محيي الدين، ضرورة دمج البعد الإقليمي في العمل المناخي في ضوء المبادرة الرائدة التي أطلقتها الرئاسة المصرية لقمة المناخ بالتعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ورواد المناخ لحشد التمويل المناخي من خلال عقد خمس منتديات إقليمية، ومن المقرر عرض مخرجات تلك المنتديات بقمة المناخ القادمة بشرم الشيخ.

وأشار إلى توطين العمل المناخي من خلال المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية برعاية رئيس الجمهورية، حيث أشار رائد المناخ إلى أن الحكومة المصرية تهدف لانعقاد تلك المسابقة بشكل سنوي في جميع المحافظات.

وأكد على ضرورة وضع معايير محددة للتمويل المستدام ودعم أسواق الكربون بما يتلاءم مع احتياجات الدول النامية علاوة على ربط موازنات الدول بالخطط التنموية.

### • الدكتور / محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ورائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ستساهم في تحقيق التنمية<sup>٢</sup>.

أكد الدكتور / محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ستساهم بفاعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصديقة للبيئة في أفريقيا.

وأوضح إنه على الرغم من أن أفريقيا تساهم بـ ٣% فقط من إجمالي الانبعاثات الكربونية العالمية إلا أن شعوب واقتصادات القارة تعاني من ظاهرة التغير المناخي أضعاف هذه النسبة.

وأفاد بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا إذا لم تكن صديقة للبيئة فسوف تتزايد معاناة القارة من ظاهرة التغير المناخي، وسوف تستمر في الإنفاق دون توقف للتعامل مع الآثار الناتجة عنها، قائلاً إن التعامل مع هذه المشكلة يتطلب عملاً مشتركاً من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني، كما يتطلب إبراز فرص التمويل والاستثمار في مسارات العمل المناخي وتطبيق التكنولوجيات الحديثة وتعزيز نظم البيانات بما يساعد على تحقيق أهداف المناخ.

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

## Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

<sup>1</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/9/29/%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1/5923758>

<sup>2</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/9/22/%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%B3%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85-%D9%81%D9%89-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82/5915147>

- وأكد أن التمويل العام يجب أن يلعب الدور الأكبر فيما يتعلق بمشروعات التكيف فضلاً عن تقايص مخاطر تمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها مما يشجع القطاع الخاص على المشاركة في المشروعات المتعلقة بالطاقة الشمسية ومصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر وغيرها من مشروعات التكيف.
- وأضاف إنه إذا كانت إجراءات التكيف تحتاج لاهتمام أكبر من التمويل العام فإنها تحتاج كذلك لمشاركة أوسع من القطاع الخاص، حيث أشار تقرير المركز العالمي للتكيف إلى أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات التكيف في أفريقيا لا تتعدى ٣% من إجمالي حجم التمويل المخصص للعمل المناخي.
- وأشار أيضاً إلى وجود اعتقاد خاطئ بأن إجراءات التخفيف تساعد على خفض الانبعاثات الكربونية على مستوى العالم بينما يحسر أثر إجراءات التكيف على المستويات المحلية فحسب، موضحاً أن عدم تنفيذ مشروعات التكيف سيكون له عواقب وخيمة على المجتمعات المختلفة وسيزيد من التوترات حول العالم وسيؤدي إلى تزايد أعداد اللاجئين.
- وأشار أيضاً إلى أهمية مبادرة المنتديات الإقليمية الخمسة التي أطلقتها الرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف واللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة وفريق رواد المناخ والتي نتج عن أربعة منها حتى الآن أكثر من ٧٠ مشروعاً تمثل نتائج مباحثات بين ممثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص، مما يجعل منها فرصاً واعدة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص.

### • البنك الأوروبي، ٧,٤% معدل النمو المتوقع لمصر العام المقبل<sup>٣</sup>.

- توقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار تسجيل معدل النمو في مصر ٧,٤% في العام المالي الحالي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية وبعض العوامل الداخلية، موضحاً أن الاقتصاد المصري استفاد من ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي إلا أن معدلات التضخم تأثرت بسبب الواردات من البترول والغذاء ومستلزمات الصناعة والإنتاج والتي ارتفعت أسعارها بشكل كبير في الأسواق العالمية.

### • فيتش سوليوشنز، نمو قطاع البناء والتشييد في مصر بنسبة ١١% خلال عام ٢٠٢٤.

- أشارت مؤسسة فيتش سوليوشنز، إلى أن قد ساهم قطاع التشييد والبناء المصري، بنسبة كبيرة في الناتج القومي المحلي، باعتباره أحد أهم القطاعات التي تدعم نمو الاقتصاد وتعمل على توفير فرص العمل في جميع المشروعات القومية.
- وتتوقع وكالة فيتش سوليوشنز نمو قطاع البناء والتشييد في مصر بنسبة ١١% في عام ٢٠٢٢، و٩% في عام ٢٠٢٣ على أساس سنوي، بدعم من مشروعات البنية التحتية واسعة النطاق.
- وتوقع تقرير صادر عن وكالة فيتش سوليوشنز، أنه من المتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي لقطاع البناء والتشييد ٧,٧% في المتوسط خلال الفترة من عام ٢٠٢٤ إلى ٢٠٣١.
- وأوضح التقرير إنه سوف يظل الاستثمار الخاص في قطاعي البنية التحتية والبناء في مصر، جاذباً للاستثمار، ويحد من تأثير الانفاق العام في قطاع البناء.
- وأشار التقرير الصادر عن فيتش سوليوشنز، إلى أن الحكومة المصرية، أجرت إصلاحات في مجال الأعمال وتواصل توسيع خططها لدخول القطاع الخاص الأمر الذي يدعم معنويات المستثمرين في مصر.

<sup>3</sup> <https://gate.ahram.org.eg/News/3711742.aspx>

<sup>4</sup> <https://www.elwatannews.com/news/details/6277551>

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشهد إطلاق الإصدار السادس لتقرير التنمية العربية ٢٠٢٢ بعنوان "النمو الاقتصادي العربي في ظل الأزمات: جانحة كوفيد-١٩ وما بعدها"٥.**
- شهدت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومي؛ إطلاق الإصدار السادس لتقرير التنمية العربية تحت عنوان "النمو الاقتصادي العربي في ظل الأزمات: جانحة كوفيد-١٩ وما بعدها".
- ويعد تقرير التنمية العربية أحد أهم التقارير التي يصدرها المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالتعاون مع معهد التخطيط القومي، ويُمثل نموذجاً للتعاون والعمل العربي المشترك، حيث يقوم بدراسة مجموعة متنوعة من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية الهامة والمعاصرة التي تشكل أهمية بالغة لمختلف الدول العربية، وتحليل واقع هذه الدول والصعوبات والتحديات التي تواجهها، إضافة إلى اقتراح أفضل السبل والسياسات التي تسعى إلى تحسين تنمية دول المنطقة العربية اقتصادياً واجتماعياً.
- وينتظرُ التقرير إلى موضوع الأزمات وتأثيرها على الدول. وركزَ على جانحة كوفيد-١٩ وتداعياتها على الدول العربية وعلى نموها الاقتصادي، وألقى الضوء على التدابير والحزم المالية التحفيزية التي تبنتها هذه الدول للتصدي للأثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لهذه الجانحة. إضافة إلى ذلك، عرض التقرير خبرات من تجارب عربية في إدارة الأزمة، وطرح مجموعة من التوصيات لإشكالية النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الجانحة، وكذلك نوعية الإجراءات والتدابير اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام والموفر لأكثر عدد من الوظائف.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومي؛ أهمية قضية تمويل التنمية وما تلعبه من دور محوري كأحد أهم المحددات لمدى قدرة الدول على المضي قُدماً في تنفيذ برامج ومشروعات تحقيق التنمية المستدامة، سواء في الإطار الأممي أو في الإطارين الوطني والإقليمي، وحاجة الدول الماسة لعقد شراكات فاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص و المجتمع المدني والمؤسسات المالية لتوفير الاحتياجات التمويلية المتزايدة والتي أصبحت أكثر إلحاحاً مع المتطلبات التمويلية لمواجهة أزمة كوفيد-١٩، وما تقتضيه من تخصيص الحزم التحفيزية للاقتصاد، والتوسع في آليات التمويل المبتكرة، مثل السندات الخضراء وسندات التنمية المستدامة والتمويل المختلط، وهو ما يقرن أيضاً بأهمية تبني مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة، على كافة المستويات، إلى جانب ضرورة تطوير أدوات الاستشراف لاستباق وإدارة المخاطر والأزمات، من خلال تطوير منظومات وقواعد البيانات والمعلومات، وتعزيز قدرات الدول العربية في مجالات التحوّل الرقمي، وما يرتبط بذلك من توافر التكنولوجيا وتهيئة البنية التحتية اللازمة.
- وأضافت أنه إلى جانب التحدي المرتبط بتمويل التنمية، هناك تحديات اقتصادية واجتماعية أخرى لا تقل أهمية تواجه دول المنطقة وتستلزم جميعها تعزيز آليات التعاون لإيجاد الحلول والمعالجات الناجحة لقضايا التنمية وتحدياتها في المنطقة العربية، والانطلاق من خلال الشراكات الفاعلة نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تُعظّم الاستفادة من الإمكانيات العربية وتُلبي تطلعات شعوبنا، وتُمهّد السبيل لتنفيذ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، اعتزاز مصر بتواصلها الدائم مع الأصدقاء من الدول العربية لتبادل الرؤى والأفكار والخبرات والتجارب الناجحة، خصوصاً في ضوء التجربة التنموية المصرية خلال الأعوام القليلة الماضية، والتي انطلقت في بيئة لم تُخلُ من التحديات، فعندما جاءت أزمة كوفيد-١٩ وما تبعها من تداعيات اقتصادية واجتماعية كانت الدولة المصرية قد قطعت بالفعل شوطاً كبيراً من الإصلاحات والجهود الجادة بدأتها منذ إطلاق "رؤية مصر ٢٠٣٠"، في فبراير عام ٢٠١٦، والتي تُمثّل النسخة الوطنية من الأهداف الأممية لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي منذ نوفمبر ٢٠١٦، والذي تضمّن اتخاذ العديد من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية، إلى جانب التوسع في مشروعات البنية التحتية التي شهدت طفرة غير مسبوقه أكدته المؤشرات والتقارير الدولية الصادرة في هذا المجال.
- وأكد الدكتور / بدر عثمان مال الله، مدير عام المعهد العربي للتخطيط، أهمية هذا الإصدار والذي يتطرق إلى موضوع الأزمات وخصوصاً جانحة كوفيد-١٩، والتي تعتبر أحد أبرز القضايا التي استأثرت، ولا زالت، بالرأي العام العالمي، والتي كان لها تداعيات كبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية والعربية.
- وأشار إلى ما خلفته هذه الجانحة من آثار سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي في مختلف بلدان العالم بما فيها الدول العربية، ولحالة عدم اليقين حول مدى تطورها ومخاطرها، وما تقرضه هذه التطورات من تحديات اقتصادية واجتماعية، وازداد الأمر خطورة بحلول الأزمة الروسية-الأوكرانية، بعدما شهدت أسعار الطاقة والسلع الزراعية زيادات مضطردة أدت إلى ارتفاع كبير في نسبة التضخم.
- ونوه إلى عرض التقرير لأبرز السياسات لمواجهة التحديات ومعالجة الاختلالات التي تواجه النمو الاقتصادي في

<sup>5</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=2444&lang=ar>

الدول العربية والتدابير التي ينبغي اتخاذها، لتحقيق تحوّل جوهري يتعدّى السعي لإنقاذ هذه الدول من الركود أو الانهيار إلى تحفيز وتقوية هذه الاقتصادات من خلال إصلاحات هيكلية عميقة تساهم في دفع النمو. وعبر عن أمله في أن يقدم هذا الإصدار الفائدة المرجوة للمهتمين من أصحاب القرار والباحثين، وأن يساهم في تقديم الحلول الصائبة التي تسعى إلى تصحيح مسار النمو وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

■ وأشار الدكتور / أشرف العربي، رئيس معهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية، إلى أن هذا الإصدار يكتسب أهمية خاصة لتعامله مع قضية النمو الاقتصادي العربي عقب أزمة كوفيد-١٩، وهي القضية التي حسب قوله لا تشغل الدول والمجتمعات العربية فقط، ولكنها تنصدر جدول أعمال التنمية في معظم دول العالم المتقدمة والنامية على السواء.

■ وأضاف بأن الجائحة وتداعياتها فرضت وقائع وتحديات جديدة للدول العربية والتي تستدعي البحث عن أفضل مداخل ومقاربات التعافي الفعال وتجاوز تداعيات الجائحة نحو استعادة زخم النهوض والانطلاق في ظل أزمات جديدة تلقي بظلالها على العالم خاصة الحرب الروسية-الأوكرانية. وأضاف الدكتور أشرف العربي في الأخير بأن التقرير يقدم قراءة عربية لمخاض الجائحة العسير وانعكاساته على النمو الاقتصادي في الدول العربية وبلورة رؤى ومسارات مستقبلية للنهوض وتعزيز فرص النمو وتصحيح المسارات في عالم يموج بالأزمات.

■ وأشار الدكتور / إسماعيل عبد الغفار، رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري "نرحب بكم في فعاليات المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول " تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات " والذي يقام بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمعهد العربي للتخطيط، والذي يعقد برعاية كريمة من دولة الأستاذ الدكتور / مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء المصري

■ وأضاف أن لقد أصبحت الأزمات سمة من سمات العصر الحالي، ومظهرًا من مظاهر النظام العالمي الجديد، فقد تزايدت حدة تلك الأزمات في السنوات الأخيرة وتسارعت وتيرتها وتعددت أنواعها بصورة أصبحت تمثل تهديدا واضحا على قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة تلك الأزمات، ومن ثم على طموحاتها من أجل تحقيق أهداف التنمية بمفهومها الشامل والمستدام."

■ وأوضح أن هذه الدورة من المؤتمر تختص بمناقشة موضوعات بالغة الأهمية، ومنها على سبيل المثال، التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي كمدخل لتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات، والإطار النظري والنموذج التنموي العربي والاقتصاد الأخضر في مواجهة أزمة تغير المناخ، سلاسل القيمة العربية والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات، وتمويل التنمية وتحقيق الاستدامة المالية، مشيرا إلى أنه سيتم ضمن فعاليات المؤتمر اطلاق الإصدار السادس لتقرير التنمية العربية حول النمو الاقتصادي في ظل الأزمات " جانحة كوفيد - ١٩ وما بعدها ".

● **خلال مشاركتها بأعمال الدورة الـ ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك: الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشارك بالمائدة المستديرة "مصر: الأفق الاقتصادية والاستثمارية" ضمن فعاليات منتدى بلومبيرج للأسواق الناشئة<sup>٦</sup>.**

■ سلطت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الضوء على الأداء الاقتصادي لمصر في الآونة الأخيرة، العوامل التي تميز مصر كواجهة استثمارية واعدة وبوابة لأفريقيا وأوروبا، وكذا فرص صندوق مصر السيادي والذراع الاستثماري للحكومة، فضلاً عن توقعات النمو الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ذلك خلال مشاركتها بالمائدة المستديرة المنعقدة خلال فعاليات منتدى بلومبيرج للأسواق الناشئة، تحت عنوان "مصر: الأفق الاقتصادية والاستثمارية".

■ وأشارت إلى نمو الاقتصاد المصري بنسبة ٦,٦٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل ٣,٣٪ في العام الماضي، مؤكدة نمو الاقتصاد بشكل أسرع من المتوقع، وهو أعلى معدل نمو منذ عام ٢٠٠٨، وأوضحت أن الحكومة المصرية تتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥,٥٪ في العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مع استقرار معدل البطالة عند ٧,٢٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

■ وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى سعي الحكومة المصرية إلى الاستثمار بكثافة في البنية التحتية مثل الطاقة والنقل وشبكة الطرق، بالإضافة إلى إصلاح مؤسسي وتشريعي، كما لفتت السعيد إلى عددٍ من المشروعات الكبرى التي قامت بها الدولة المصرية في هذة مجالات مشيرة إلى مشروع بنبان وجبل الزيت في مجال الطاقة المتجددة، ومشروعات النقل الذكي، ومشروعات إدارة المياه والنفائيات، وغيرها، موضحة أن كل تلك الاستثمارات تهدف في المقام الأول إلى تمهيد الطريق للقطاع الخاص ليكن له دور أكبر في الاقتصاد المصري ويساهم بشكل أكبر في جهود التنمية.

■ وأكدت أن الحكومة المصرية تعطي الأولوية لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، باعتبار ذلك حجر أساس لتحفيز النمو المستدام والشامل، موضحة أنه سيتم التركيز في الفترة المقبلة على توجيه الاستثمارات طويلة الأجل في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة المتجددة وتحلية المياه والصحة وتكنولوجيا المعلومات

<sup>6</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=2426&lang=ar>

## والاتصالات والصناعات الزراعية.

- وأضافت أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بدأ في الانتعاش بشكل ملحوظ بعد الجائحة حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠٢٠/٢٠٢١ حوالي ٥,٢ مليار ومن المتوقع مضاعفته في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- وأوضحت أن مصر تتمتع بميزة جغرافية كونها قريبة نسبيًا من أوروبا، مما يوفر فرصًا لشركات معززة في جميع المجالات وخاصة ما يتعلق بمجال الطاقة، فضلًا عن اعتبارها بوابة إلى إفريقيا، فضلًا عن وجود سوق كبير للعمالة، يتجلى في عدد سكان يزيد عن ١٠٠ مليون نسمة.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أن مصر أصبحت في وضع يمكنها من أن تصبح مركزًا عالميًا للنقل البحري، فضلًا عن كونها مركزًا صناعيًا ولوجستيًا، من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من المشروعات الاستراتيجية لتحسين البنية التحتية، مضيفه أنه على مستوى السياسات، فإن مصر تتمتع بشركات تجارية قوية مع قيامها بالعديد من اتفاقيات التجارة الحرة.
- استعرضت الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية فيما يخص برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ساهم في استقرار الاقتصاد الكلي مصحوبًا ببيئة أعمال أكثر ملاءمة، وكذا البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي، مع التركيز على زيادة القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد بالإضافة إلى تعزيز مرونته، أشارت إلى طرح الحكومة مسودة وثيقة "سياسة ملكية الدولة"، والتي تحدد ثلاثة اتجاهات لمشاركة الدولة في القطاعات والنشاط الاقتصادي، كما لفتت السعيد إلى صندوق مصر السيادي، الذراع الاستثماري للحكومة، والمشروعات التي شارك بها الصندوق، فضلًا عن إنشاء ٤ صناديق فرعية للصندوق السيادي.

■ وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن الدولة تركز حاليًا على تعزيز مصادر العملة الأجنبية في مصر، إلى جانب العمل مع القطاع الخاص لزيادة الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة عائدات السياحة.

### ● الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، الرئيس السيسي يُعيد تشكيل اقتصاد مصر بتمكين القطاع الخاص<sup>٧</sup>.

- أكد الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، أن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، يعيد تشكيل الوجه الاقتصادي لمصر بتمكين القطاع الخاص، بحيث يكون له دور أكبر في التنمية الاقتصادية عبر التخارج أو تقليص دور الدولة في عدد من الأنشطة والمجالات الاقتصادية.
- وأوضح أن «وثيقة سياسة ملكية الدولة» تُسهم في وضع «دستور اقتصادي» يستهدف زيادة مساهمات القطاع الخاص في الاستثمارات العامة والنتائج القومي، وتعظيم قدراته الإنتاجية والتصديرية والتنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال تنويع أنماط المشاركة مع القطاع الخاص لتحقيق أعلى عائد اقتصادي لأصول الدولة، والعمل على ترسيخ آليات قوية لتنظيم السوق، وإتاحة فرص استثمارية ذهبية في قطاعات واعدة، لكي يستفيد مجتمع الأعمال والمستثمرون من تحسن البنية التحتية، على هذا النحو غير المسبوق.
- وأكد الوزير الدكتور / محمد معيط، إننا نحرص على أن نستمع إلى صوت شركاء التنمية لتبادل وجهات النظر؛ أمليين الوصول إلى ما من شأنه الإسهام الفعّال في تحفيز مناخ الاستثمار، وتذليل أي عقبات، بالتزامن مع الرئاسة المصرية لقمة المناخ المقرر انعقادها في نوفمبر المقبل، على نحو يتسق مع الحوافز الخضراء التي تترجم الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، بما يساعد في تعظيم المشروعات الصديقة للبيئة بمشاركة القطاع الخاص؛ لضمان استدامة الاستثمار النظيف، وتقليل انبعاثات الكربون الضارة وتحسين تنافسية مصر في مؤشر الأداء البيئي من خلال زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء الممولة حكوميًا إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥».
- وأشار إلى أن التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة تفرض تعظيم جهود الإنتاج الزراعي والصناعي، وتعزيز الصناعة الوطنية، وتعميق المكون المحلي، الأمر الذي يتطلب مواصلة المحفزات الاستثمارية، لدفع النشاط الاقتصادي، من خلال إفساح المجال للقطاع الخاص؛ باعتباره قاطرة النمو الغني بالوظائف، اتساقًا مع الإرادة السياسية الداعمة بقوة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتذليل العقبات أمام مجتمع الأعمال، في إطار الحرص المتزايد من الدولة على تهيئة بيئة مواتية للأعمال تركز على بنية تحتية باتت أكثر تطورًا، وقدرة على توفير ضمانات النجاح للمشروعات التنموية؛ بما يُسهم في تحقيق المستهدفات المنشودة.
- وأكد أن الحكومة اتخذت العديد من المبادرات المحفزة للأنشطة الإنتاجية، بتعدد أنماطها، بما في ذلك الرخصة الذهبية التي يحصل من خلالها المستثمر على «موافقة واحدة» لإقامة مشروع وتشغيله في عدد من المجالات الحيوية، إضافة إلى ما تضمنته التعديلات الأخيرة لقانون الضريبة على القيمة المضافة من إعفاءات محفزة شملت تعليق أداء الضريبة على الآلات والمعدات الواردة من الخارج لاستخدامها في الإنتاج الصناعي لمدة سنة من تاريخ الإفراج عنها وإسقاطها فور بدء الإنتاج، ومنح السلع أو الخدمات التي تُصدّر مشروعات المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للخارج، أو الواردة إليها، ذات المعاملة الضريبية للسلع أو الخدمات التي تُصدّر مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة للخارج أو الواردة إليها لتخضع للضريبة بسعر «صفر»؛

<sup>7</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/10/5/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%8F%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9/5929857>



وذلك لتشجيع الاستثمار بالمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة بعدم تحميل السلع أو الخدمات الواردة لهذه المشروعات بالضريبة على القيمة المضافة، فضلاً على قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الذي سيتم مد العمل به لمدة ٥ سنوات أخرى، ويتضمن العديد من الحوافز والإعفاءات، ومنها: منح المشروعات الاستثمارية، التي تقام بعد العمل بهذا القانون، وفقاً للخريطة الاستثمارية، حافز استثماري بنسبة تصل إلى ٥٠٪ خصماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، كما تضمن حوافز خاصة للأنشطة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

■ وأوضح الدكتور / محمد معيط، ما تضمنه قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من حوافز ضريبية وغير ضريبية لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتيسير الإجراءات بهدف تشجيع هذا القطاع الحيوي بوصفه القوة الرئيسية لدفع النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، وخفض معدلات الفقر، مشيراً إلى أن المشروع القومي لتطوير وميكنة منظمتي الضرائب والجمارك، انعكس بشكل إيجابي على مناخ الأعمال في مصر، حيث سجل القطاع الصناعي زيادة في نسبة المساهمة في الناتج المحلي، وبدأ العديد من الشركات الأجنبية اتخاذ مصر، قاعدة إقليمية لأعمالها، إضافة إلى تشجيع ظهور جيل جديد من شباب رواد الأعمال المصريين.

■ وأشار إلى إنه تم إعفاء العقارات المبنية للقطاعات الصناعية، من الضريبة العقارية المستحقة عليها لمدة ثلاث سنوات بدءاً من أول يناير ٢٠٢٢، حيث تتحمل الخزنة العامة للدولة نيابة عنها ٤,٥ مليار جنيه، فضلاً على التعديلات التي تم إجراؤها مؤخراً في التعريفات الجمركية لتتضمن خفض «ضريبة الوارد» على أكثر من ١٥٠ صنفاً من مستلزمات ومدخلات الإنتاج لتحفيز الصناعة الوطنية، وتخصيص ٦ مليارات جنيه في الموازنة الحالية لدعم تخفيض سعر الكهرباء للقطاع الصناعي؛ على نحو يمكننا من مساندته في مواجهة الأعباء الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية المركبة، موضحاً أننا حرصنا من خلال مبادرة سداد متأخرات دعم الصادرات على سداد الأعباء التصديرية المتأخرة للشركات المصدرة؛ حتى تتوفر لديها السيولة المالية الكافية لضمان دوران عملية الإنتاج والتصدير، وقد بلغ إجمالي ما صرفناه للشركات المصدرة، منذ بدء مبادرات سداد المستحقات المتأخرة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات أكثر من ٣٣ مليار جنيه.

#### ● الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، «وثيقة ملكية الدولة» تسهم في وضع «دستور اقتصادي»<sup>٨</sup>.

■ أكد الدكتور/ محمد معيط وزير المالية، أن الرئيس عبد الفتاح السيسي، يعيد تشكيل الوجه الاقتصادي لمصر بتمكين القطاع الخاص، بحيث يكون له دور أكبر في التنمية الاقتصادية عبر التخارج أو تقليص دور الدولة في عدد من الأنشطة والمجالات الاقتصادية.

■ وأوضح أن «وثيقة سياسة ملكية الدولة» تسهم في وضع «دستور اقتصادي» يستهدف زيادة مساهمات القطاع الخاص في الاستثمارات العامة والناتج القومي، وتعظيم قدراته الإنتاجية والتصديرية والتنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال تنويع أنماط المشاركة مع القطاع الخاص لتحقيق أعلى عائد اقتصادي لأصول الدولة، والعمل على ترسيخ آليات قوية لتنظيم السوق، وإتاحة فرص استثمارية ذهبية في قطاعات واعدة، لكي يستفيد مجتمع الأعمال والمستثمرون من تحسن البنية التحتية، على هذا النحو غير المسبوق.

#### ● الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، شركات أجنبية بدأت تتخذ مصر «قاعدة إقليمية» لأعمالها<sup>٩</sup>.

■ أشار الدكتور/ محمد معيط وزير المالية، إلى إن المشروع القومي لتطوير وميكنة منظمتي الضرائب والجمارك، انعكس بشكل إيجابي على مناخ الأعمال في مصر، حيث سجل القطاع الصناعي زيادة في نسبة المساهمة في الناتج المحلي، وبدأ العديد من الشركات الأجنبية اتخاذ مصر، قاعدة إقليمية لأعمالها، إضافة إلى تشجيع ظهور جيل جديد من شباب رواد الأعمال المصريين.

■ وأوضح إنه تم إعفاء العقارات المبنية للقطاعات الصناعية، من الضريبة العقارية المستحقة عليها لمدة ثلاث سنوات بدءاً من أول يناير ٢٠٢٢، حيث تتحمل الخزنة العامة للدولة نيابة عنها ٤,٥ مليار جنيه، فضلاً على التعديلات التي تم إجراؤها مؤخراً في التعريفات الجمركية لتتضمن خفض «ضريبة الوارد» على أكثر من ١٥٠ صنفاً من مستلزمات ومدخلات الإنتاج لتحفيز الصناعة الوطنية.

■ وأشار إلى تخصيص ٦ مليارات جنيه في الموازنة الحالية لدعم تخفيض سعر الكهرباء للقطاع الصناعي؛ على نحو يمكننا من مساندته في مواجهة الأعباء الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية المركبة، أوضح أن حرصنا من خلال مبادرة سداد متأخرات دعم الصادرات على سداد الأعباء التصديرية المتأخرة للشركات المصدرة؛ حتى تتوفر لديها السيولة المالية الكافية لضمان دوران عملية الإنتاج والتصدير، وقد بلغ إجمالي ما صرفناه للشركات المصدرة، منذ بدء مبادرات سداد المستحقات المتأخرة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات أكثر من ٣٣ مليار جنيه.

<sup>8</sup> <https://gate.ahram.org.eg/News/3719364.aspx>

<sup>9</sup> <https://gate.ahram.org.eg/News/3719345.aspx>

## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستطيع حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### ● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٠:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- ٣,٨ مليون مستفيد من التمويل متناهي الصغر بقيمة ٣٣,٣ مليار جنيه خلال ٧ شهور<sup>١١</sup>.
- أشار تقرير صادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى ارتفاع أرصدة التمويل متناهي الصغر إلى ٣٣,٣٣ مليار جنيه حتى نهاية شهر يوليو من عام ٢٠٢٢، مقابل ٢٢,٩٣ مليار جنيه خلال الشهر نفسه من عام ٢٠٢١، كما ارتفعت أعداد المستفيدين إلى ٣,٨ مليون مستفيد في نهاية يوليو من عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٣,٣ مليون مستفيد خلال الشهر ذاته من العام الماضي.
- وأظهر التقرير الصادر عن شركات التمويل متناهي الصغر الترتيب الأول من حيث قيمة أرصدة التمويل بنسبة ٥٨,٢١%، ونسبة ٥١,١٤%، من حيث عدد المستفيدين بنهاية شهر يوليو عام ٢٠٢٢، وجاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) في المركز الثاني من حيث قيمة أرصدة التمويل بحصة سوقية ٣٧,١٨%، واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة ٢,٦٠% وأخيرًا الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بحصة ٢,٠٢%.
- وتستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية، مضاعفة حجم التمويل متناهي الصغر من ٢٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ إلى ٥٠ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٦ باستراتيجية الهيئة خلال الفترة (٢٠٢٦-٢٠٢٢)، الاستمرار في توسيع قاعدة التمويل متناهي الصغر، ومضاعفة عدد المستفيدين من حوالي ٣,٥ مليون مستفيد ليصل إلى ٤,٥ مليون مستفيد بحلول عام ٢٠٢٦.

10

[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

11 <https://www.youm7.com/story/2022/9/26/3-8-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-33/5919319>



● ١٩,٩ مليار جنيه تمويلات للمشروعات الصغيرة التجارية خلال الربع الثاني من ٢٠٢٢.

- أشارت الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى تصدر النشاط التجاري ترتيب الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر، خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو ١٩,٩ مليار جنيه بحصة سوقية ٦٠,٢% من قيمة الأرصدة، وعدد مستفيدين بلغ ٢,٤ مليون مستفيدة بنسبة ٦٤,٣%، مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢١، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل ١٣,٨ مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٢,٢ مليون مستفيد.
- وأوضحت أن قد جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها ٤,٥ مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٤٩٧,٢ ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢١، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل ٣ مليارات جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٤١٢,٤ ألف مستفيد، واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة ١٣,٨%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة ١٣,١٦%.
- وأضافت الهيئة أن قد حل النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها ٦,١ مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٥٦٥,٨ ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢١، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل ٤,١ مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٥٣٦ ألف مستفيد، واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة ١٨,٦%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة ١٥%.
- وجاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها ٢,٤ مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٢٨٦,٨ ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢١، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل ١,٦ مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٢٠٥,٢ ألف مستفيد، واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة ٧,٤%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة ٧,٦%.

● شركات التمويل تضح أكثر من مليار جنيه للمشروعات المتوسطة والصغيرة خلال ٧ شهور<sup>١٢</sup>.

- أشار التقرير الشهري الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى ارتفاع أعداد المستفيدين من شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة إلى ١,١٤ ألف مستفيد بنهاية يوليو عام ٢٠٢٢ بقيمة ١,٠٤٢ مليار جنيه.
- وأوضح التقرير أن قد استحوذ أعداد المستفيدين من تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة في يوليو ٢٠٢٢ قد تركز في النشاط التجاري بنسبة ٧٦,١٢%، ثم جاء في المرتبة الثانية النشاط الخدمي بنسبة تصل إلى ١٣,٧٨%، وفي المرتبة الثالثة النشاط الإنتاجي بنسبة ٥,٧٩%، وفي المرتبة الأخيرة النشاط الزراعي بنسبة ٤,٣%.
- وبالنسبة لأرصدة التمويل، استحوذ النشاط التجاري على النسبة الأكبر من تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة في يوليو ٢٠٢٢ بنسبة ٧٤,٢٢%، ثم جاء في المرتبة الثانية النشاط الخدمي بنسبة تصل إلى ١٥,٠٥%، وفي المرتبة الثالثة النشاط الإنتاجي بنسبة ٧,٤٥%، وفي المرتبة الأخيرة النشاط الزراعي بنسبة ٣,٢٨%.
- وأضافت الهيئة إلى إناه تستهدف مضاعفة حجم التمويل متناهي الصغر من ٢٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ إلى ٥٠ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٦ باستراتيجية الهيئة خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، الاستمرار في توسيع قاعدة التمويل متناهي الصغر، ومضاعفة عدد المستفيدين من حوالي ٣,٥ مليون مستفيد ليصل إلى ٤,٥ مليون مستفيد بحلول عام ٢٠٢٦.
- وأوضحت إنها تعتزم الهيئة العامة للرقابة المالية، تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات التسويق محاصيلهم العظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهي الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة، كما تعتزم الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).

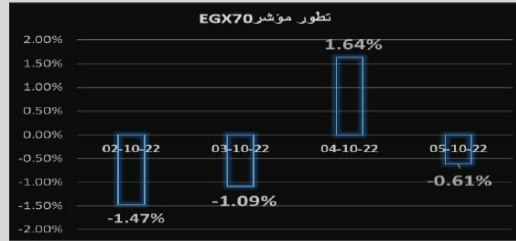
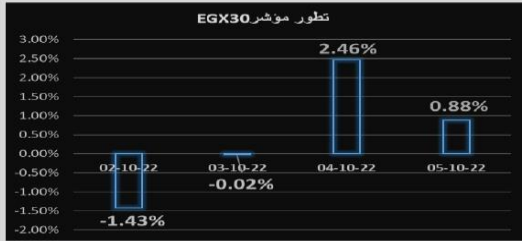
<sup>12</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/9/24/19-9-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9/5916466>

<sup>13</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/9/29/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B6%D8%AE-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9/5922532>

## الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

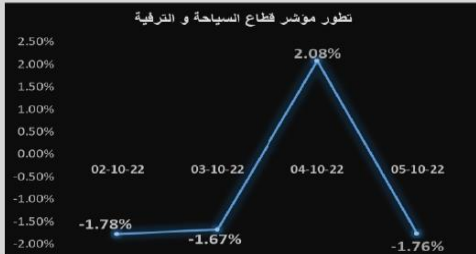


### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

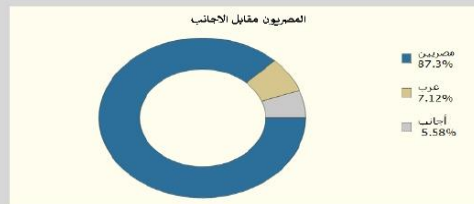
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة 0.88% في نهاية تعاملات اليوم الأربعاء 5 أكتوبر 2022، مقارنةً بانخفاض بنسبة -1.43% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -0.61% مقارنةً بنسبة -1.47% في بداية الأسبوع، وذلك لأن يوم الخميس الموافق (2022-10-6) عطلة رسمية بمناسبة انتصارات 6 أكتوبر.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الأربعاء بنسبة 1.08% مقارنةً بانخفاض بنسبة -0.33% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -1.76% مقارنةً بنسبة -1.78% في بداية الأسبوع.



### فئات المستثمرين



## رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح تقرير رئاسة مجلس الوزراء، والذي يشير إلى أن صندوق مصر السيادي، الذراع الاستثمارية الأهم للدولة المصرية:

### صندوق مصر السيادي: الذراع الاستثمارية الأهم للدولة المصرية



THE SOVEREIGN FUND OF EGYPT  
صندوق مصر  
السيادي



## 44 مشروعاً

تجري دراستها باستثمارات  
متوقعة **140 مليار جنيه**  
في 7 قطاعات مختلفة.

## 10 اتفاقات

ملزمة لمشروعات وقّعها  
الصندوق خلال 2021 بإجمالي  
استثمارات **25.5 مليار جنيه**.

يضم صندوق مصر السيادي 4 صناديق فرعية وهي:

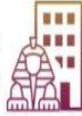
المرافق والبنية  
الأساسية



الخدمات المالية  
والتحول الرقمي



السياحة والاستثمار  
العقاري وتطوير الآثار



الخدمات الصحية  
والصناعات الدوائية



تأسس الصندوق السيادي المصري عام  
2018، بهدف جذب الاستثمارات الخاصة  
لمصر وتشجيع الاستثمار المشترك في  
الأصول المملوكة للدولة.



تابعونا على المنصات الرقمية



WWW.IDSC.GOV.EG

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، سبتمبر 2022

